



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

chamber.org.sa

دليل إجراءات مكافحة الإغراق محلياً



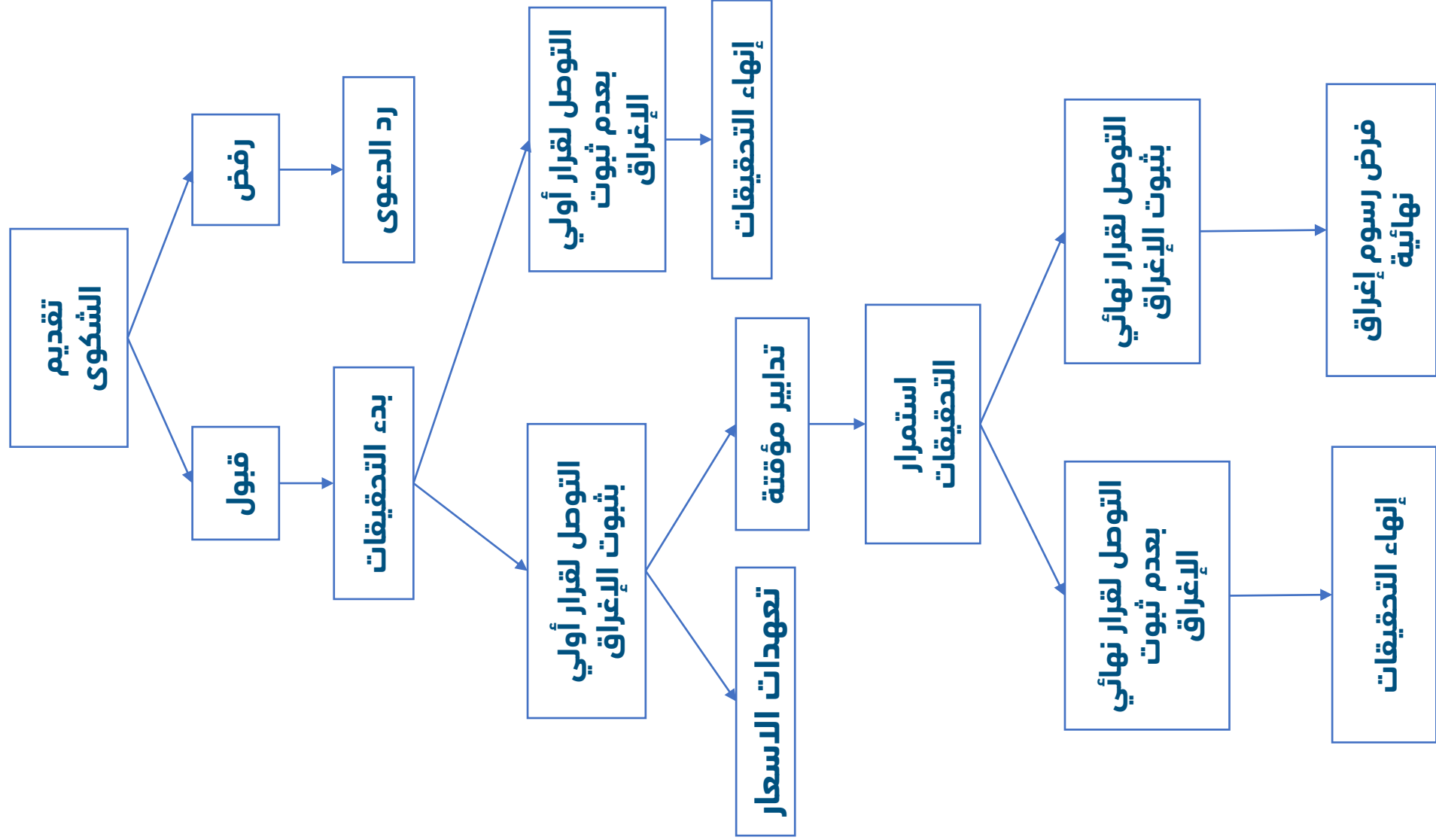
يوليو 2024

قطاع تطوير الأعمال | مركز الاستثمار والدراسات
جميع الحقوق محفوظة ©

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

مخطط سير إجراءات مكافحة الإغراق



المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
• مخطط سير إجراءات مكافحة الإغراق	3
• الهدف من الدليل	4
• مفاهيم أساسية	5
إخلاء مسؤولية	
• تقديم الشكوى	14
• قبول الشكوى	33
• التحقيقات	34
• الإجراءات المؤقتة	36
• رسوم مكافحة الإغراق	38
حذفه دون إشعار مسبق.	

الهدف من الدليل

يهدف هذا الدليل إلى تقديم المساعدة الفنية للمنتجين بالمملكة العربية السعودية حول إجراءات مكافحة الإغراق في المملكة وكيفية إعداد شكوى مكافحة الإغراق وتوضيح البيانات الأساسية المطلوب تقديمها بنموذج الشكوى، وكذلك التعرف على دور الأطراف المعنية في قضايا مكافحة الإغراق، وفرض تدابير مكافحة الإغراق .

أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.



سرية البيانات

تكفل اتفاقية مكافحة الإغراق والقانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلية الحفاظ على سرية هذه المعلومات التي يتم تقديمها من قبل مقدم/مقدمي الشكوى أو الأطراف المعنية، حيث يحظر النظام على كل جهة أو شخص له علاقة بالتحقيق إفشاء هذه المعلومات بدون تصريح كتابي مسبق من مقدم المعلومات السرية. كما يجرم القانون (النظام) ولائحته التنفيذية إفشاء هذه المعلومات ويحدد عقوبات شديدة تصل إلى غرامة مالية قدرها 500.000 (خمسمائة ألف ريال سعودي) أو ما يعادلها من عملات الدول الأعضاء. ويتعين تقديم الشكوى من نسختين نسخة سرية وأخرى غير سرية تحتوي على ملخص للبيانات السرية تكفي تفاصيلها لفهم جوهر المعلومات السرية المقدمة دون الإفصاح عن البيانات السرية.

مفاهيم أساسية

حذفه دون إشعار مسبق.



الإغراق

هو تمييز في تسعير منتج ما، ويعد المنتج مغرقاً عندما يتم استيراده إلى المملكة بسعر يقل عن سعر بيعه في البلد المصدر.

مفاهيم أساسية

حذفه دون إشعار مسبق.



سبب ممارسة الإغراق

يلجأ بعض المنتجين / المصدرين بالدول الأجنبية لممارسة الإغراق لعدة أسباب منها:-

1. لتخلص من مخزون.
2. موسمية المنتج.
3. تمتع المنتج المحلي في البلد المصدر بوفرة أو بدعم في المواد الخام أو الطاقة.
4. تمتع المنتج المحلي في البلد المصدر نتيجة وجود حماية لسوقه تمكنه من تحقيق أرباح عالية.
5. تمتع المنتج المحلي في البلد المصدر بميزة اقتصاديات الإنتاج الكبير مما يقلل من تكلفته الثابتة.
6. تمتع المنتج المحلي في البلد المصدر بعمالة رخيصة.
7. التخلص من المنافسين في سوق المستورد والتحكم به.

حذفه دون إشعار مسبق.



الضرر

يعني مفهوم الضرر، الضرر المادي أو التهديد بالضرر أو إعاقة إنشاء صناعة محلية. ويتم تحديد الضرر من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية الشاكية مثل: الأرباح، والإنتاج والمبيعات، والعمالة، والحصة السوقية، والعائد على الاستثمار، والتدفق النقدي، والنمو، والعوامل الموضوعية الأخرى، والتي تعكس الوضع الاقتصادي للصناعة المحلية، كما يجب أن يكون الضرر نتيجة الواردات المغرقة ليتم فرض رسوم مكافحة الإغراق عليها، وتقوم الهيئة بدراسة الزيادة المطلقة والنسبية للواردات وزيادة حصتها السوقية وأسعار الصناعة المحلية وفقدان المبيعات أو غيرها من العوامل التي تشير إلى أن الواردات المغرقة أثرت سلباً على الصناعة المحلية وألحقت ضرراً بها.

مفاهيم أساسية

حذفه دون إشعار مسبق.

مفاهيم أساسية



المنتج محل الشكوى

المنتج الموجه إلى المملكة الذي تدعي الصناعة المحلية أنه يستورد بسعر مغرق .



طلب الشكوى

تقدمه الصناعة المحلية أو من ينوب عنها على نماذج الشكوى المعدة من قبل الإدارة بغرض طلب تسجيل الشكوى ودراسة مدى إمكانية بدء التحقيق.

حذفه دون إشعار مسبق.



ارتباط / مرتبط

عندما يكون أحد الأطراف له سلطة مباشرة أو غير مباشرة في التحكم في الطرف الآخر ، أو أن كلا الطرفين يتحكم فيهما طرف ثالث بصورة مباشرة غير مباشرة ، أو أن كلا الطرفين يتحكمان بشكل مباشر أو غير مباشر بطرف ثالث ، ويثبت تحقق حالة التحكم عندما يكون الطرف له سلطة قانونية أو تشغيلية لممارسة قيود أو إصدار قرارات ملزمة على الطرف الآخر.

حذفه دون إشعار مسبق.



قوائم الأسئلة

نماذج الأسئلة التي تعدها الإدارة ويتم إتاحتها للأطراف المعنية بالتحقيق بحسب صفة كل طرف معني بالتحقيق وحسب طبيعة التحقيق ، وتقدم الأطراف المعنية من خلالها الإجابات أو المعلومات اللازمة لإجراء التحقيق .



الملف العام

الملف الذي يتاح للأطراف المعنية ويحتوي على المعلومات غير السرية وملخصات غير سرية للمعلومات السرية التي قدمتها الأطراف المعنية بالتحقيق والمعلومات والتقارير غير السرية التي استخدمتها أو أصدرتها هيئة التحقيق للتوصل إلى نتائج معينة بالنسبة للتحقيق.

حذفه دون إشعار مسبق.



الصناعة الشاكية / الشاكي

الصناعة المحلية أو من ينوب عنها أو جزء منها التي تمثل الصناعة المحلية في الشكوى (تعتبر الشكوى مقدمة من الصناعة المحلية أو من ينوب عنها إذا تم تأييدها من قبل منتجين محليين يمثل مجموع انتاجهم نسبة تزيد عن 50% من مجموع المنتج المشابه للمنتجين المحليين الذين أبدوا موقفهم صراحة بتأييد أو معارضة الشكوى للإدارة ، ولا يبدأ التحقيق في جميع الأحوال إذا كان مجموع انتاج المنتجين المحليين للمنتج المشابه المؤيدون للشكوى صراحة يمثلون نسبة 25% من إجمالي المنتج المشابه بالمملكة.



الصناعة المحلية الناشئة

صناعة تقوم بإنتاج منتج جديد لم يكن ينتج في المملكة أو لم يكن ينتج بشكل تجاري مستقر. والمنتج الجديد قد يكون جديداً كلياً بالمملكة أو منتجاً أدخل عليه تطوير أو تحول كبير يجعله يتميز بشكل جوهري عن المنتج الموجود بالمملكة.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى (1) بيانات الشكوى الأساسية

أولاً: بيانات حول شخصية مقدم الطلب

1. تقوم الشركة الشاكية باستيفاء البيانات التالية: أسم الشركة، الكيان القانوني، رقم السجل التجاري، تاريخ إنشاء الشركة، تاريخ بداية الإنتاج، مكان الإنتاج، رأسمال الشركة رقم الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني، الموقع الإلكتروني.
2. بيانات عن حصص الملكية بالشركة: أسماء المساهمين، عناوينهم، نسب الملكية، طبيعة النشاط، الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني، الموقع الإلكتروني، مع إرفاق نسخة من عقد تأسيس الشركة.
3. بيانات عن أنشطة الشركة: المنتجات الرئيسية التي تنتجها الشركة والأنشطة الثانوية التي تقوم بها الشركة مع إرفاق نسخة من رخصة مزاولة النشاط.
4. بيانات مسئولية المتابعة للتعامل مع سلطة التحقيق خلال التحقيق: الاسم، الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى (1) بيانات الشكوى الأساسية

ثانيا: بيانات حول المنتج المستورد محل الشكوى

من الجدير بالذكر أن وصف المنتج بعناية يؤدي إلى تحديد المنتج المعني بصورة جيدة، مما يساعد في تحديد نطاق التحقيق وعقد مقارنة بين المنتج المشابه والمنتج المعنى للتأكد من مدى تطابق أو تشابه المنتجين وتشمل المقارنة العناصر التالية:

- اسم المنتج باللغة العربية (كما هو محدد في التعريف الجمركية).
- اسم المنتج باللغة الإنجليزية (كما هو محدد في التعريف الجمركية).
- الخصائص الفنية.
- الاستخدامات النهائية للمنتج.
- رمز النظام المنسق (HS code) عند التصدير.
- ملخص عن مراحل عملية الإنتاج والمواد الخام المستخدمة.
- قنوات التوزيع.
- التوقعات الزمنية السنوية التي تنشط فيها عملية الإنتاج والبيع
- وحدة قياس المنتج.
- أخرى.

حذفه دون إشعار مسبق.

ثالثاً: مقارنة المنتج المستورد والمنتج المشابه داخل المملكة

لابد أن يتوصل مقدم الشكوى من خلال المقارنة بين المنتج المعني المدعى بإغراقه والذي يتم استيراده إلى المملكة والمنتج المحلي المشابه إلى تطابق أو تشابه المنتجان.

رابعاً: تحديد الدول المعنية

يقوم مقدم الشكوى بتحديد الدول المعنية المصدرة للمنتج المعنى بأسعار مغرقة وتحديد أسماء المنتجين والمصدرين وإن أمكن تحديد العناوين والهاتف والفاكس داخل تلك البلدان.

خامساً: تحديد المستوردين داخل المملكة

يقوم مقدم الشكوى بتحديد أسماء المستوردين داخل دول مجلس التعاون وإن أمكن تحديد العناوين والهاتف والفاكس.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى (1) بيانات الشكوى الأساسية

سادساً: تحديد تمثيل الصناعة الشاكية

طبقاً لأحكام المادة 4 - 1 من اتفاقية مكافحة الإغراق فإنه يقصد بتعبير "الصناعة المحلية" منتجو المنتجات المشابهة الذين يشكل حجم انتاجهم من تلك المنتجات نسبة كبيرة من مجموع الإنتاج المحلي.

لا بد أن يقوم مقدم الشكوى بإدراج حجم الإنتاج الفعلي وقيمته لكافة المنتجين المحليين مع إرفاق المستندات الدالة على ذلك، وأيضاً إدراج نسبة إنتاج كل شركة إلى إجمالي إنتاج السوق المحلي بالكامل وتحديد نسبة إنتاج الشركات الشاكية لإثبات مدى تمثيلهم للصناعة المحلية مع تحديد موقف كل شركة من الشكوى، مع إرفاق خطابات التأييد، أو المعارضة إن وجدت، مع استيفاء بيانات العناوين والهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى (1) بيانات الشكوى الأساسية

سادساً: تحديد تمثيل الصناعة الشاكية كيفية حساب نسبة تمثيل الصناعة المحلية مثال

النسبة	الإنتاج مليون طن	
55 %	4000	الشركة الشاكية*
31 %	2250	شركة أخرى منتجة أ
10 %	700	شركة أخرى منتجة ب
4 %	325	شركة أخرى منتجة ج
100 %	7225	الإجمالي

* يجب تحديد نسبة الشركة الشاكية من حجم الصناعة الإجمالي، وينبغي أن يتجاوز الحجم نسبة 50%، حتى يتم البدء في التحقيق في شكوى مكافحة الإغراق.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى

(2) بيانات إثبات الإغراق

أولاً: تعريف هامش الإغراق

يعد المنتج مغرقاً إذا كان سعر تصديره إلى بلد عضو آخر في منظمة التجارة العالمية أقل من سعر بيعه في مجرى التجارة العادي في السوق المحلي لبلد المصدر / المنتج، ولتحديد وجود إغراق من عدمه يتم حساب الفرق ما بين القيمة العادية في السوق المحلي لبلد التصدير، وسعر التصدير إلى الدولة المستوردة، فإذا وجد فارق لصالح القيمة العادية يزيد عن 2 % مقارنة بسعر التصدير يكون هناك دليل إيجابي على وجود إغراق.

ثانياً: تعريف القيمة العادية

القيمة العادية هي سعر بيع المنتج المستورد داخل السوق المحلي لبلد المصدر أو المنتج، وغالباً ما يتم حسابه عند باب المصنع، إلا أنه قد يتم تحديد مستوى تجاري آخر مثل سعر بيع الجملة أو التجزئة، ويتم ذلك وفقاً للمستوى التجاري الذي سيتم على أساسه المقارنة بين القيمة العادية وسعر التصدير، ويقوم مقدم الشكوى بتقديم المعلومات والبيانات عن شروط وظروف البيع.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى

(2) بيانات إثبات الإغراق

ثالثاً: متى يتم الاعتماد على سعر البيع المحلي في بلد التصدير ؟

يمكن لهيئة التحقيق الاعتماد على سعر البيع المحلي في دولة التصدير لحساب القيمة العادية عندما يقوم المصدر ببيع المنتج المعنى داخل السوق المحلي لبلد التصدير بكميات مناسبة تسمح بمقارنة عادلة وبسعر يغطي تكلفة إنتاجه.

رابعاً: تحديد المستوى التجاري للسعر

يقوم مقدم الشكوى بتحديد المستوى التجاري للسعر ثم يتم عمل التسويات اللازمة للسعر للوصول به إلى مستوى باب المصنع على سبيل المثال:

- القيمة المضافة، ضريبة المبيعات، هامش الربح لتاجر التجزئة، أي ضرائب محلية أخرى. • مصاريف الشحن بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة. • مصاريف تاجر التجزئة. • هامش الربح لتاجر الجملة. • مصاريف تاجر الجملة. • مصاريف الشحن بين الموزع وتاجر الجملة. • مصاريف الموزع وهامش الربح الخاص به. • مصاريف الشحن بين المنتج والموزع.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى

(2) بيانات إثبات الإغراق

خامساً: مثال لآلية حساب القيمة العادية

يقدم المتضرر من الإغراق شرح موجز عما يخص السلعة محل الإغراق لتقدير القيمة العادية من أجل حساب هامش الإغراق، فإذا افترضنا أن سعر بيع التجزئة داخل البلد المعني 900 دولار ويتم دفع ضريبة أو رسوم على القيمة المضافة بنسبة 10% وهامش ربح تاجر التجزئة بالإضافة إلى المصروفات الأخرى 15% ، وهامش ربح تاجر الجملة بالإضافة إلى تكلفة النقل والتأمين 15% يتم حساب القيمة العادية (سعر البيع باب المصنع) على النحو التالي:-

البيان	المنتج (قطعة / \$)
سعر التجزئة	900
ضريبة القيمة المضافة	10%
السعر قبل ضريبة القيمة المضافة	818.18
هامش التجزئة (مصروفات أخرى)	15%
سعر بيع الجملة	711.46
ربح تاجر الجملة (النقل + التأمين)	15%
سعر البيع باب المصنع	618.66

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى

(2) بيانات إثبات الإغراق

سادساً: آلية حساب سعر التصدير

- سعر التصدير هو السعر المتفق عليه بين المستورد والمصدر وهو السعر الموضح بفاتورة الاستيراد، ويتم الرجوع بسعر التصدير إلى باب المصنع المصدر وعمل التسويات الحسابية اللازمة لذلك.
- يقوم مقدم الشكوى بعمل التسويات الحسابية اللازمة على سعر التصدير للوصول به إلى مستوى باب مصنع، كما يجب إيضاح مصدر جميع البنود المستخدمة في إعداد التسويات وتقديم ما يدعم ذلك مستندياً مع تحديد شروط وظروف البيع (FOB، F&C، CIF)، وكذلك يتم تزويد سلطة التحقيق بمصدر المعلومات، وفي حالة وجود أكثر من نوع أو صنف فيجب ذكر المعلومات عن كل الأنواع أو الأصناف **إن أمكن**.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى

(2) بيانات إثبات الإغراق

سابعاً: آلية المقارنة بين القيمة العادية وسعر التصدير

يقوم مقدم الشكوى بتحديد الاختلافات في الخصائص المادية وشروط وظروف البيع بين المنتج المعنى المباع محلياً في بلد التصدير والمنتج المعنى المصدر من أجل إجراء مقارنة عادلة بين القيمة العادية وسعر التصدير، وعند دراسة وجود اختلاف يجب مراعاة ما يلي:

- أن تتم المقارنة بين الأسعار لنفس أنواع المنتج وعلى نفس المستوى التجاري.
- تقدير كافة فروق التكلفة التي تؤثر على المقارنة بين أسعار مبيعات التصدير والمبيعات المحلية.
- في حالة افتراض وجود فروق كبيرة في الخصائص المادية بين المنتج المعنى والمنتجات المباعة في السوق المحلي لدى الدولة المصدرة، فمن الأفضل تقدير هذه الفروق على أنها فروق في التكلفة.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى

(2) بيانات إثبات الإغراق

ثامناً: كيفية حساب هامش الإغراق

يتم حساب هامش الإغراق من خلال مقارنة سعر التصدير والسعر المحلي عادة عند مستوى باب المصنع، بعد عمل جميع التسويات الحسابية اللازمة على الأسعار للوصول بها إلى مستوى باب المصنع.

➤ في حالة تعدد مصادر الواردات المغرقة من منتجين مصدرين مختلفين في دولة ما يتم حساب هامش إغراق منفرد لكل منتج مصدر متعاون على حده ثم يتم عمل هامش موحد لكل دولة لكي يفرض على باقي الشركات غير المتعاونة.

➤ في حالة وجود أصناف متعددة للمنتج المعنى يتم حساب متوسط مرجح لهوامش الإغراق لينتج عنها هامش إغراق واحد على كل أصناف المنتج مع ملاحظة القيام بتنفيذ جميع الحسابات التي تمت إلى الوصول لهذا الهامش.

حذفه دون إشعار مسبق.

أولاً: فترة تقييم الضرر

هي الفترة التي يتم تقديم البيانات المالية والمؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية عن المنتج المشابه لتوضيح الضرر الواقع على الصناعة المحلية نتيجة الواردات المغرقة (عادة ما تكون ما بين ثلاث وخمس سنوات)، ويمكن تقديرها لأقرب فترة ممكنة.

يتم توضيح الانخفاض في مؤشرات الشركة الشاكية خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

تقديم الشكوى (3) بيانات إثبات الضرر

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى (3) بيانات إثبات الضرر

ثانياً: تطور حجم الواردات من المنتج محل الشكوى

حيث يتم تقديم بيانات عن تطور حجم (كمية) الواردات من المنتج المعني من الدول المعنية (المغركة) مؤيدة مستندياً خلال فترة التحقيق في الضرر مع توضيح مصدر البيانات الذي يكون مصدر رسمي من الجهات الحكومة المختصة بإحصاء البيانات مثل (الهيئة العامة للإحصاء) ثم بحث تطور حجم الواردات وعقد مقارنة بين حجم الواردات (كمية) خلال السنوات الأخيرة بفترة التحقيق في الضرر.

الزيادة المطلقة والنسبية للواردات المغركة

1. الزيادة المطلقة

يتم إدراج حجم الواردات (كمية) من الدول المعنية (المغركة) خلال فترة تقييم الضرر، ويتم إدراج التعليق على زيادة الواردات خلال فترة التحقيق في الضرر ويمكن للشاكي عقد المقارنة من سنة إلى أخرى أو سنة أساس.

2. الزيادة النسبية

يتم إدراج حجم الواردات (كمية) من الدول المعنية (المغركة) خلال فترة تقييم الضرر، وإدراج حجم (كمية) إنتاج الصناعة المحلية، ثم يتم حساب نسبة الواردات إلى إنتاج الصناعة المحلية من المنتج المشابه خلال فترة التحقيق في الضرر، والتعليق على تطور تلك النسبة من حيث الانخفاض والارتفاع .

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى (3) بيانات إثبات الضرر

رابعاً: الآثار السعرية

1. الفرق السعري

يقصد بالفرق السعري بيع المنتج المغرق داخل السوق المحلي بسعر يقل عن سعر بيع المنتج المحلي المشابه الذي تنتجه الصناعة المحلية على نفس المستوى التجاري (باب المصنع = باب مخازن المستورد) . ويتم حساب الفرق السعري ثم التعبير عنه بنسبة الفرق السعري إلى أسعار المبيعات المحلية وذلك حفظاً على سرية البيانات. يتعين على مقدم الشكوى أن يقدم دليل على وجود فرق سعري موضحاً ما إذا كان المنتج المستورد المعني قد تم بيعه بالسوق المحلي بأسعار تقل عن أسعار المنتج المشابه المباع من قبل مقدم الشكوى. لهذا الغرض يمكن استخدام بيانات الاستيراد، وقوائم الأسعار، وعروض الأسعار، والفواتير، أو غيره من أدلة موثقة من أجل تبرير وجود فرق سعري:

طريقة حساب الفرق السعري

$$\text{متوسط سعر بيع المنتج المحلي المشابه} - \text{متوسط سعر المنتج الأجنبي المغرق} \\ 100 \times \frac{\text{متوسط سعر بيع المنتج المحلي المشابه}}{\text{متوسط سعر المنتج الأجنبي المغرق}}$$

مثال : سعر بيع المنتج المستورد 100 ، وسعر البيع المحلي بما يعادل 120 دولار

$$\text{نسبة الفرق السعري} = 100 - 120 / 100 \times 100 = 17\%$$

يتم عمل تسويات وحسابات خاصة بالفرق السعري لتوحيد المستوى التجاري مثال باب المصنع للمنتج المحلي ومخازن المستورد للمنتج المستورد، لذا لا بد من ذكر التسويات على الأسعار وكذلك المستندات المؤيدة لها.

حذفه دون إشعار مسبق.

رابعاً: الآثار السعرية

2. الخفض السعري للأسعار المحلية

يمكن أن تضطر الصناعة المحلية إلى تخفيض أسعار البيع المحلية نتيجة لزيادة الواردات المغرقة ذات الأسعار المنخفضة بالسوق المحلي لذلك يتم حساب المتوسط المرجح لأسعار البيع المحلية ويتم عقد مقارنة بين المتوسط المرجح لأسعار الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق في الضرر والتعليق عليها لتوضيح مدى زيادة أو انخفاض الأسعار .

3. منع الأسعار المحلية من الزيادة

قد تكون هناك زيادة في الأسعار المحلية، ولكنها لا تتناسب مع زيادة التكلفة وبالتالي فقد منعت الواردات المغرقة الصناعة المحلية من زيادة أسعارها بصورة مناسبة، لذلك يتم حساب نسبة التكلفة إلى سعر البيع خلال فترة التحقيق في الضرر وإذا تبين أن هناك زيادة في هذه النسبة دل ذلك على منع الأسعار المحلية من الزيادة.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى (3) بيانات إثبات الضرر

خامساً: مؤشرات تتعلق بتأثير الواردات المغرقة على الصناعة المحلية

1. المبيعات المحلية والحصة السوقية
✓ تقديم بيانات بشأن كمية المبيعات المحلية والتعليق عليها خلال فترة تقييم الضرر وتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة،
✓ تقديم بيانات بشأن الحصة السوقية لكل من المبيعات المحلية للشركة الشاكية ومقارنتها بالحصة السوقية للواردات المدعى بإغراقها خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة.
✓ تقديم بيانات بشأن كمية المبيعات المحلية والتعليق عليها خلال فترة تقييم الضرر وتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة، يتم إدراج تعليق على الحصة السوقية لكل من المبيعات المحلية للشركة الشاكية ومقارنتها بالحصة السوقية للواردات المدعى بإغراقها خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى (3) بيانات إثبات الضرر

خامساً: مؤشرات تتعلق بتأثير الواردات المغرقة على الصناعة المحلية

2. الأثر على الربحية

- ✓ تقديم بيانات بشأن الربحية الإجمالية وربحية الوحدة سواء الإجمالية أو الصافية خلال فترة التحقيق في الضرر ثم التعليق على تطورها ودراسة تأثير زيادة الواردات المغرقة على ربحية الشركة.

3. الأثر على الإنتاج والطاقة المستغلة

- ✓ تقديم بيانات بشأن حجم الإنتاج خلال فترة التحقيق في الضرر والتعليق على تطوره وتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة على الإنتاج المحلي، كما يتم حساب معدل استغلال الطاقة الإنتاجية على النحو التالي (الإنتاج الفعلي مقسوماً على الطاقة الإنتاجية المتاحة) خلال فترة التحقيق في الضرر ثم التعليق على تطور المعدل لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة على الطاقة الانتاجية

4. الأثر على العائد على الاستثمار

- ✓ تقديم بيانات بشأن أثر الواردات المغرقة على معدل العائد على الاستثمار مع توضيح المعادلة المستخدمة لحساب المعدل خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى (3) بيانات إثبات الضرر

سادساً: عوامل مؤثرة الأسعار المحلية

1. حجم هامش الإغراق

✓ تقديم بيانات بشأن تأثير حجم هامش على المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية..

2. الأثر على التدفقات النقدية

✓ تقديم بيانات بشأن التدفقات النقدية والنشاط التشغيلي خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة المحلية على تلك التدفقات.

3. الأثر على المخزون

✓ تقديم بيانات بشأن حجم مخزون نهاية المدة من المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر والتعليق على تطوره لتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة والمقصود بالمخزون هناك مخزون الإنتاج التام فقط.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى (3) بيانات إثبات الضرر

سادساً: عوامل مؤثرة الأسعار المحلية

4. القدرة على النمو

✓ يتم التحليل والتعليق على هذه المؤشرات التي تشير إلى تراجع النمو أو عدم القدرة على النمو خلال الفترة الزمنية المحددة، على سبيل المثال يتم التحليل والتعليق على ما كان يحدث مع كميات المبيعات وعوائد المبيعات والحصة السوقية ، الربحية ، فقدان العمالة ،... الخ.

5. القدرة على زيادة رأس المال أو الاستثمارات

✓ يتم تقديم بيانات حول رأس المال والتعليق على قدرة الشركة على زيادة رأس المال أو الاستثمارات خلال فترة تقييم الضرر وتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات المغرقة عليها كما يتم توضيح المعدلات المالية المستخدمة لقياس قدرة الشركة على زيادة رأس المال.

حذفه دون إشعار مسبق.

تقديم الشكوى (4) إثبات العلاقة السببية

يقوم الشاكي بتوضيح العلاقة السببية بين الواردات المغرقة والضرر المادي الواقع عليه

أولاً: أثر الواردات المغرقة

يقوم مقدم الشكوى بالتعليق على زيادة الواردات المدعى بإغراقها، وكذلك تطور حصته السوقية داخل السوق المحلي لدول المجلس، كما يقوم بالتعليق على أسعار تلك الواردات داخل السوق المحلي

ثانياً: أثر العوامل الأخرى للضرر

حيث أنه ليس من الضروري أن تكون الواردات المدعى بإغراقها هي السبب الوحيد لحدوث الضرر، فقد توجد عوامل أخرى (حسب اتفاقية مكافحة الإغراق)، قد أدت إلى الضرر الذي تعاني منه الصناعة المحلية، لذا يتعين التعليق وتقديم تحليل بشأن تأثير العوامل الأخرى مثل: انكماش الطلب، والتغيرات في أنماط الاستهلاك، وممارسة التجارة التقييدية، والتطور في التكنولوجيا، والواردات من الدول الأخرى، ومبيعات التصدير، والإنتاجية، وغيرها من الأسباب الأخرى للضرر

ثالثاً: نتيجة العلاقة السببية

على مقدم الشكوى تقديم بيانات بشأن الواردات المغرقة وأسعارها داخل السوق المحلي (المملكة) و الحصة السوقية خلال فترة التحقيق في الضرر ومدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية خلال العام الحالي لتوضيح العلاقة السببية بين الإغراق والضرر .

حذفه دون إشعار مسبق.



قبول طلب الشكوى

- خلال فترة لا تزيد عن 45 يوماً من تاريخ قبول طلب الشكوى مستندياً وتسجيلها في سجل الشكاوى تدرس الإدارة مدى دقة وكافية الأدلة المقدمة من الصناعة المحلية الشاكية.
- عندما تتوصل الإدارة إلى وجود أدلة كافية تبرر البدء بالتحقيق ترفع تقريرها للمحافظ بالتوصية ببدء التحقيق.
- تشعر الهيئة حكومات الدول المعنية بتلقيها شكوى إغراق.
- في حال عدم وجود أدلة كافية تبرر البدء في التحقيق تصدر الإدارة قرار برفض الشكوى.
- يمكن لمقدم الشكوى أو من يمثله سحب طلب الشكوى قبل قرار البدء في التحقيق.

قبول طلب الشكوى

حذفه دون إشعار مسبق.



بدء التحقيقات

- خلال فترة لا تزيد عن 15 يوماً من تاريخ التوصية ببدء التحقيق يتخذ المحافظ قراره بشأن بدء التحقيق ، وإذا قرر المحافظ عدم بدء التحقيق يتم إشعار الصناعة الشاكية بذلك.
- عند اتخاذ المحافظ قرار بدء التحقيق ، يتم الإعلان عن ذلك بالجريدة الرسمية.

التحقيقات

حذفه دون إشعار مسبق.



دور الأطراف المعنية في التحقيقات

- يتم توفير النص غير السري للشكوى للدول المصدرة المعنية والموردون.
- تمنح الهيئة الأطراف المعنية ومن ضمنها الشركات المصدرة والموردون 37 يوماً لتقديم إجاباتهم على قوائم الأسئلة بشأن الواردات المغرقة قيد الشكوى.
- تعقد جلسات استماع للأطراف المعنية.
- للحصول على معلومات يمكن للإدارة القيام بزيارات ميدانية للدول المصدرة أو المنتجة أو الشركات المغرقة الواردة في شكوى الإغراق.

التحقيقات

حذفه دون إشعار مسبق.



فرض تدابير وقائية مؤقتة

يمكن للهيئة بعد بدء التحقيقات والوصول إلى قرارات أولية بشأن الإغراق أن تقوم بفرض تدابير وقائية مؤقتة تفادياً لوقوع مزيداً من الضرر على الصناعة المحلية، وفي هذا السياق، نشير إلى ما يلي:-

- يتم فرض تدابير وقائية مؤقتة أثناء التحقيقات .
- يتم إشعار الأطراف المعنية بهذه الإجراءات .
- يتم إشعار الأطراف المعنية بنتائج التحقيق الأولية خلال 5 أيام من تاريخ القرار ، ويتم الإعلان في الجريدة الرسمية.

التدابير المؤقتة

حذفه دون إشعار مسبق.



التعهدات السعرية وشروطها

في حال تقدمت الشركة الأجنبية المغرقة بتقديم طلب تعهدات سعرية (برفع أسعار منتجاتها المغرقة بما يساهم في تجنب الضرر الواقع على الصناعة المحلية) ، تقبل الهيئة التعهدات السعرية ، وفي هذا السياق، نشير إلى ما يلي:-

- يمكن للهيئة قبول التعهدات السعرية من الشركات المغرقة لإزالة الضرر الواقع على الصناعة المحلية، وفي حال تم تطبيق تدابير مكافحة إغراق مؤقتة يتم إيقافها.
- للهيئة قبول أو عدم قبول التعهدات السعرية المعروضة عليها وذلك بحسب كون قبولها عملي أو غير عملي ، وفي حل رفضها يتم توضيح أسباب الرفض.
- للهيئة قبول التعهدات السعرية من المصدر دون فرض رسوم إغراق نهائية للحد من آثار الإغراق.
- لا يؤثر قبول أو رفض التعهدات السعرية على التحقيقات.
- يتم إلزام الذين قدموا تعهدات سعرية بتقديم بيانات دورية تثبت التزامهم بالتعهدات السعرية.
- يتم إنهاء التعهد السعري في حال توصلت الهيئة في نتائجها النهائية إلى عدم وجود إغراق.
- في حال انتهاك المصدر المتعهد لتعهد السعري يجوز فرض رسوم مكافحة إغراق نهائية عليه.

حذفه دون إشعار مسبق.

التعهدات السعرية



فرض رسوم (تدابير) نهائية لمكافحة الإغراق

- يكون فرض الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق بعد التوصل لقرار إيجابي بوجود الإغراق والضرر والعلاقة السببية بينهما.
- في حال عدم التوصل لقرار إيجابي بوجود إغراق يتم إنهاء التحقيقات ولا يتم فرض رسوم مكافحة إغراق، كما يتم إيقاف التدابير المؤقتة إن وجدت.
- يجوز فرض التدابير النهائية بأثر رجعي على الواردات المغرقة لفترة لا تزيد عن 90 يوماً من تاريخ قرار فرض التدابير المؤقتة وفيما لا يتجاوز تاريخ بدء التحقيق.
- تقوم الهيئة بإشعار المستوردين بشأن التوصل لقرار إيجابي بشأن وجود الإغراق وفرض التدابير النهائية.
- تقوم الهيئة بإشعار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الرسوم النهائية على المنتج الخاضع للتحقيق، وحجم الرسوم النهائية على المنتج الواجب أخذ ضمانات مقابله.
- للهيئة أن تقوم من تلقاء نفسها أو بطلب من أحد الأطراف في أي وقت بعد فرض رسوم النهائية للإغراق بمراجعة مرحلية لهذه التدابير بشرط مرور سنة على الأقل من فرض تلك التدابير. أو مرور سنة على آخر مراجعة تمت.
- نتيجة للمراجعة النهائية يجوز للهيئة أن تقرر إنهاء التدابير أو تمديدتها لفترة لا تتجاوز (5) سنوات ، و يمكن فرض التدابير النهائية إلى ما بعد السنوات الخمس إلى حين الانتهاء من إجراء المراجعة النهائية و صدور قرار بشأن المراجعة.

حذفه دون إشعار مسبق.

فرض رسوم مكافحة الإغراق

التواصل مع الجهات الرسمية بشأن قضايا الإغراق

وكالة المعالجات التجارية
الهيئة العامة للتجارة الخارجية ، طريق الملك خالد ،
الرياض ، المملكة العربية السعودية

info@gaft.gov.sa

التواصل

حذفه دون إشعار مسبق.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية 2022م.
2. وكالة الوزارة للتجارة الخارجية / الإدارة العامة للمعالجات التجارية ، دليل استيفاء شكوى مكافحة الإغراق، 2017م .

المراجع باللغة الانجليزية

1. World Trade Organization /GATT Secretariat, The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, the Legal Texts, Geneva , 1994.

حذفه دون إشعار مسبق.